الثورة
الاقتصادي
الثلاثاء :8 جمادى الثانية 1435هـ - 8 إبريل 2014م -العدد 18037
Tuesday: 8 Jumada Althanee 1435 - 8 Aprol 2014 -Issue No.18037
www.althawranews.net

رفع الكفاءة الضريبية وإزالة الموظفين الوهميين ومحاربة التهريب ..خيارات

12

الفقراء وحدهم سيدفعون الثمن

13

واردات السيارات تقفز إلى 203,3 مليار ريال في 2013م

تقرير / أحمد الطيار

سجلت واردات بلادنا من السيارات والشاحنات وأجزائها (قطع الغيار) العام الماضي 2013م نموا بنسبة تزيد عن 10% مرتفعة من 184 مليارا و500 مليون ريال في 2012م إلى 203 مليارات و362 مليون ريال.

وبينت إحصاءات أولية حديثة تنفرد "الثورة الاقتصادي" بتحليلها أن واردات سيارات الركوب قادت مؤشر الواردات في هذا الصنف للارتفاع حيث قفزت من 110 مليارات و753 مليون ريال في 2012م إلى 141 مليارا و183 مليون ريال في 2013م مسجلة نموا خلال عام واحد بنسبة 27%.

وتوضح البيانات الصادرة عن الإدارة العامة لإحصاءات التجارة الخارجية بالجهاز المركزي للاحصاء أن واردات الشاحنات شهدت تراجعا من 26 مليارا و48 مليون ريال في 2012م الى 15 مليارا و219 مليون ريال في 2013م وهذا للمرة الثانية خلال خمس سنوات.

وتزايدت قيمة واردات قطع الغيار من 8 مليارات و393 مليون ريال في 2011م إلى 13مليارا و425 مليون ريال في 2012م ثم قفزت الى 16 مليارا و961 مليون ريال.

أما معدات النقل الاخرى فقد شهدت وارداتها تراجعا من8مليارات و346 مليون ريريال الى 6 مليارات و211 مليون ريال في 2013م.

وفي مجال الطائرات بينت الاحصائية أن والوارادات ارتفعت من 5 مليارات و203 ملايين ريال الى 6 مليارات و159 مليون ريال .

خلال أربعة أشهر

تكلفة الاحتياجات الغذائية ترتفع بنسبة 15%

الثورة /عبدالله الخولاني

قضية ارتفاع الأسعار أصبحت تتصدر الهم اليومي للمواطن اليمني على سواها من القضايا ولعل أبسط هذه المعاناة الارتفاعات الصامتة لأسعار السلع الأساسية فلا يكاد يمر أسبوعا دون أن يكون هناك زيادة تتراوح بين 100-50ريال في السلعة والمواطن يرفع شعار مشي حالك ليفاجأ في نهاية الأمر انه تحرك صامت ومدروس تفاديا للضجيج وردة الفعل.

تناول الخبير الاقتصادي الدكتور محمد الحكيمي – جامعة الحديدة إثر التغيير في الأسعار على مستويات المعيشة, وقيمة خط الفقر, مشيرا إلى أن تكلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية زادت من بداية العام الجاري بمقدار15% مقارنة بنهاية ديسمبر من العام 2013م و22% مقارنة مع يناير من العام 2013م وإذا لم تواكب الزيادة في الأسعار زيادة في الدخول الحقيقية فسوف ينزلق في الفقر نسبة كبيرة من أفراد المجتمع وحتى تحافظ الأسرة على مستوى معيشتها السائد في عام2013م يجب عليها أن تزيد من إنفاقها السنوي بمقدار 60ألف ريال في الحضر و30ألف ريال في الريف أي 5آلاف ريال شهريا يضاف إلى ما يتم إنفاقه الآن لمواجهة ارتفاع الأسعار ,مؤكدا أن معدل الزيادة الشهرية في أسعار الطعام والشراب وصل إلى ثلاثة أمثال المعدل السائد في الفترة من من 2009م وحتى حتى فبراير2014م كما ارتفعت أسعار جميع السلع وان كان ذلك بمعدل اقل من معدل أسعار الطعام والشراب.

الريف

وأضاف: إن التغير في الأسعار اثر سلبا على فئات الأنفاق الدنيا بدرجة أكبر من الفئات الأخرى سواء في الحضر أو الريف ولكن الأثر كان اكبر في الريف عن الحضر, فعلى سبيل المثال اذا لم يتغير الدخل الحقيقي لفئة الأنفاق الدنيا في الحضر فان مستوى معيشة الأسر الواقعة في هذه الفئة سينخفض بمقدار11.4% و13.4% في الريف .

وشهدت الفترة الأخيرة ارتفاع أسعار العديد من السلع مثل السلع الغذائية ووفق بيانات الغرف التجارية تراوحت نسبة الزيادة بها ما بين10و15% ,وفي رأي الغرفة التجارية بأمانة العاصمة فإن هناك خلطا في تعريف حماية المستهلك وقضية الأسعار, لأن الحماية لا تعني خفض أو ثبات واستقرار الأسعار لأن الأسعار ترتبط بتكاليف وعرض وطلب, وحماية المستهلك تعني انه في ضوء التكاليف وتنافسية السوق وضبط الأسعار التي هي نتيجة التنافسية - يتوازن السعر وفق آليات العرض والطلب وتكاليفه والمنافسة .

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن التحولات الاقتصادية لها آثار جانبية تنصب على محدودي الدخل والفقراء وهذا يستدعي تحقيق التوازن بين التنمية المتكاملة وحماية الفئات الضعيفة .

دعم المستهلك

آليات السوق لا تعني رفع يد الحكومة بالكامل عنه فنتاج ذلك الطبيعي الفوضى ومن ثم تتدخل الدولة دون الإخلال بآليات السوق، فمواجهة السلبيات المتوقعة في ظل سيادة القطاع الخاص في السوق هي الهدف من تدخلات الدولة,لضمان المنافسة,والممارسات التجارية العادلة ومنع السلوك الاحتكاري. ومحاربة الإغراق وربط السوق, والتحكم الفردي للمنشآت في الأسعار, والغش والخداع والتدليس.

تراجع اليمن في المؤشر العالمي للخدمات اللوجستية

تقرير / محمد راجح

تراجعت اليمن في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية للتجارة لتنضم إلى قائمة آخر 15 دولة في تقرير البنك الدولي لعام 2014م الذي يعتمد على تقييم أداء الدول من خلال عمليات التوريد والأداء الجمركي وجودة البنية التحتية.

واحتلت ألمانيا بحسب التقرير قائمة الدول الأفضل أداء في مجال الخدمات اللوجستية الشاملة في العالم ،بينما حصلت الصومال على أدنى مرتبة ، وكما هو الحال في الإصدارات السابقة، يرى تقرير عام 2014 أن البلدان مرتفعة الدخل تستحوذ على المراكز العشرة الأولى لأصحاب أفضل أداء في العالم ، ومن بين البلدان منخفضة الدخل، حققت ملاوي وكينيا ورواندا أعلى مستوى من الأداء.

وأوضح البنك الدولي أن البلدان تتحسن، وخصوصا ذات الأداء المنخفض والتي تعمل على تحسين نتائجها الإجمالية بوتيرة أسرع من البلدان ذات الأداء المرتفع.

إشكاليات

تعاني اليمن العديد من الإشكاليات المرتبطة بالبنى التحتية وخاصة الكهرباء والإجراءات على المنافذ الجمركية وسلسلة التوريدات في العملية التجارية .

وتؤكد مصلحة الجمارك أن مجمل هذه الإشكاليات تؤثر على الواردات لكن هناك توجهات لرفع الإيرادات من خلال التعامل بحزم مع الفواتير المزورة ، والتركيز على التحول إلى النظام الآلي والنظام المنسق وهو نظام دولي يفند كل الأشياء التي تدخل وتخرج من اليمن بأرقام معينة ولها تعرفة معينة .

وتشير المصلحة إلى إعداد مشروع بالتعاون مع البنك الدولي في ظل إطار منظمة التجارة العالمية لإعادة هيكلة المصلحة والمتوقع تدشينه العام القادم تزامنا مع التوجهات والتغيرات التي تشهدها بلادنا نتيجة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ونظام الأقاليم.

وطالب خبراء في هذا السياق الحكومة بإصلاح المنظومة الاقتصادية ومن ضمنها الخدمات اللوجستية للتجارة خصوصا مع انضمام اليمن للتجارة العالمية ،لكي يتقبل الاقتصاد اليمني ويستوعب متطلبات التهيئة اللازمة لما بعد الانضمام لمنظمة التجارة ، لأن ذلك سيترتب عليه تقديم الكثير من الالتزامات الدولية التي يصعب الخروج عنها ، مؤكدين أن القطاع الخاص سيكون أمام منافسة شديدة من قبل كافة القطاعات الخاصة الإقليمية والعالمية والمجال سيفتح بدون أي قيود وهنا ستكون المهمة شاقة جدا للصمود لمن سيكون له قدرة خاصة على توسيع نشاطه على زيادة الإنتاج ، والبحث عن مصادر لتنمية كافة القطاعات الواعدة .

فجوة

يكشف التقرير أن الفجوة بين البلدان صاحبة أفضل وأسوأ أداء في مجال الخدمات اللوجستية للتجارة لا تزال واسعة جداً، رغم التقارب البطيء الذي شهدته منذ عام 2007 ،ولا تزال هذه الفجوة قائمة نظراً لتعقد الإصلاحات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والاستثمار في البلدان النامية،رغم الإدراك العالمي تقريباً بأن ضعف مستوى كفاءة سلسلة التوريد هو العائق الرئيسي أمام تحقيق التطور والانضباط التجاري.

ويخلص التقرير إلى أن كافة البلدان، بغض النظر عن مستوى دخلها، بحاجة إلى تطبيق استراتيجيات مختلفة لتحسين ترتيبها من حيث أداء الخدمات اللوجستية من خلال التحسينات التي يتم إدخالها على البنية التحتية والإدارة الأساسية للحدود ،وهذا يتطلب بحسب البنك الدولي إصلاح مصلحة الجمارك،وتحسين الكفاءة في مصالح وهيئات أخرى مرتبطة بالعمل التجاري واللوجستي على الحدود.

ومع انخفاض التعريفات الجمركية على الصعيد العالمي، يرى البنك الدولي ان الخدمات اللوجستية وغيرها من جوانب تيسير التجارة اكتسبت زخما وأهمية باعتبارها ساحة لخفض تكاليف التجارة.

ووجدت دراسة أجرتها مجموعة البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي عام 2013م أن خفض التكاليف المرتفعة للمعاملات والإجراءات البيروقراطية غير الضرورية التي يواجهها التجار يمكن أن يقدم دَفعة كبيرة لإجمالي الناتج المحلي .

وفي هذا الخصوص وضعت منظمة التجارة العالمية اللمسات الأخيرة على "اتفاق لتيسير التجارة" يحدد معايير لإجراءات جمركية أكثر سرعة وأكثر كفاءة ويتضمن بنوداً بشأن المساعدة الفنية والتدريب في هذا المجال.

كل ثلاثاء

عبدالله الخولاني

المواطن لا يحتمل!!

كثر الحديث عن نية الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية ليكون الأكيد حسب المصدر المقرب النفي لهذه الأخبار ولكن مع ذلك لا ننكر أن الدعم بؤرة من بؤر الفساد ويستفيد منها مافيا التهريب ومراكز النفوذ و ما يذهب للمواطن هو الفتات ومع ذلك تتحمل الحكومة مسؤولة هذا الاختلال وضبط المهربين بدلا من معاقبة شعب.

هناك بدائل يمكن للحكومة اللجوء إليها للتخفيف من وطأت فاتورة دعم المشتقات النفطية ومن هذه البدائل إنزال أسماء الموظفين الوهميين والمزدوجين في السلكين المدني والعسكري والذين ترصد لهم عشرات المليارات من الريالات دون وجه حق وإنما لتذهب لجيوب أشخاص جهابذة السياسة يعرفونهم ولكن يستحون أن يقولوا لهم كفى عبثا،المواطن أحق بهذه المليارات لتحصينه ضد الجرعات .

أما الحديث عن المخربين ومفجري انبوب النفط فهو ذو شجون يثير حساسية البعض وفي نفس الوقت يكشف حالة العجز الذي وصل إليها المجتمع والحكومة للوقوف ضد هؤلاء الثلة من المخربين الذين يلحقون أفدح الأضرار بلقمة عيش 25مليون يمني دون رادع يمنعهم من التحكم بمصير شعب والتلاعب بلقمة عيشه مستغلين حالة التراخي والمكايدات السياسية بين الأحزاب لتنفيذ أعمالهم الإجرامية ليكون المواطن هو من يدفع الثمن.

بدلا من مجرد حتى التفكير برفع الدعم عن المشتقات النفطية لماذا لم يتم بنفس الحماس التدبر بطريقة تمنع تفجير انبوب النفط الذي يكبد الخزينة العامة خسائر يومية تتجاوز 5 ملايين دولار وتغلق الموانئ والحدود أمام المهربين العابرين للقارات أم أننا أعجز من ذلك ليكون البحث عن الطريق السهل حتى لوكان هذا الطريق هو لقمة عيش السواد الأعظم من سكان هذا البلد.

اليوم نحن بحاجة إلى سياسة تخدم الاقتصاد و إلى قرارات تخفف العبء على المواطن ولا تزيدها وتحقق العيش الكريم لمواطن غلبان حظه تعيس في هذه الدنيا وشباب يتطلعون للحصول على فرصة عمل تقيهم العوز وتشعرهم بالأمان بدلا من الخوض في صراعات الماضي التي لاتسمن ولا تغني من جوع.

ننتظر بفارغ الصبر من أحزابنا وساستنا كلمة حق وإنصاف لهذا الشعب لما ارتكبوه في حقه من ظلم وطغيان ندفع ثمنها اليوم فصرعاتهم على مصالحهم و إغراءات المناصب الزائفة هي من أوصلنا إلى هذا الوضع البائس والتناحر فيما بيننا نحن معشر البسطاء فهل نعتبر.

Alkhwlani22@yahoo.com